التنمية البشرية ومفهوم تمكين المرأة

(مفهوم التنمية)

أولاً: مراجعة ... لمفهوم التنمية

مفهوم التنمية الموسع:

- هناك اتجاه عام على المستوى الدولي يمكن من النظر إلى التنمية **"كعملية لتوسيع حريات البشر"**، حيث ينصب الاهتمام على **توسيع "قدرة" الناس ليحيوا حياة يثمنونها، أو يرغبون في تحقيقها**، حيث يلعب مفهوم "القدرة" دوراً محورياً في التحليل كبديل لمفهوم الدخل في تعريف رفاه الناس وفيما يسعون إلى تحقيقه وفي تقييم الأداء التنموي عموماً.
- وبذلك تم التركيز على خمسة جوانب اعتبرت ذات علاقة بعدد من قضايا السياسات التنموية التي تتطلب اهتماما خاصاً، وتتميز هذه الجوانب بأن كلاً منها يساهم في توسيع قدرة الفرد للعيش بحرية، وهي **"الحريات السياسية، والتسهيلات الاقتصادية، والفرص الاجتماعية، وضمانات الشفافية ، والأمن الوقائي"**.

أدوات ووسائل تحقيق التنمية	
الحريات السياسية	تعنى الحريات السياسية بمعناها العريض، بما في ذلك الحقوق المدنية، بالفرص المتاحة للناس ليقرروا من سيحكمهم وعلى أي مبادئ، وليراقبوا وينتقدوا ويحاسبوا السلطات، وليعبروا عن آرائهم من خلال صحافة حرة، وليقرروا الانضمام لمختلف الأحزاب السياسية. وتشتمل الحريات السياسية على الاستحقاقات المتوفرة في النظم الديمقراطية بمعناها الواسع بما في ذلك فرص السجال السياسي والمعارضة والنقد وحرية المشاركة السياسية.
التسهيلات الاقتصادية	وتهتم التسهيلات الاقتصادية بالفرص المتاحة للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الاستهلاك والإنتاج والتبادل. وتعتمد الاستحقاقات الاقتصادية للفرد على ما يملكه من موارد أو ما هو متاح منها لاستخدامه وعلى ظروف التبادل مثل الأسعار النسبية وعمل الأسواق. وللمدى الذي يترتب فيه على عملية التنمية زيادة ثروات الأمم، تنعكس هذه الزيادة في تعزيز مقابل للاستحقاقات الاقتصادية للسكان.

تابع/ أدوات ووسائل تحقيق التنمية	
الفرص الاجتماعية	وتتعلق الفرص الاجتماعية بالترتيبات الاجتماعية في المجالات التي تؤثر في الحريات الحقيقية المتاحة للأفراد ليعيشوا حياة طيبة، كالترتيبات المتعلقة بالتعليم والصحة. ولا تقتصر أهمية مثل هذه الخدمات للحياة الخاصة للأفراد فحسب وإنما تمتد لتؤثر على تفعيل مشاركتهم في النشاطات الاقتصادية والسياسية .
ضمانات الشفافية	وتركز ضمانات الشفافية على تعزيز الثقة في التعامل بين الناس في إطار المجتمع، وهو أمر يتعلق بالحرية في التعامل بين الأفراد على أساس من ضمان الإفصاح والسلاسة. وتلعب هذه الضمانات دوراً واضحاً في الحد من الممارسات الفاسدة وعدم المسؤولية المالية والتعامل بنوايا مبطنة وغير معلنة.
الأمن الوقائي	ويعنى الأمان الوقائي (الحمائي) بتوفير شبكات حماية ورعاية اجتماعية، للحيلولة دون وقوع هذه الشرائح الضعيفة في المجتمع في شراك الفقر المدقع، وفي بعض الأحيان الجوع والموت. ويشتمل مجال الأمان الوقائي على ترتيبات مؤسسية ثابتة ومستمرة (كالإعانات، وبرامج الضمان الاجتماعي، والمنح الداخلية) وترتيبات انتقالية حسبما تتطلبه الظروف (كبرامج العون الطارئة في حالات المجاعة والبرامج العامة للتشغيل).

المكونات الرئيسة لمنظومة التنمية بمفهومها الموسع (البعد الإنساني)

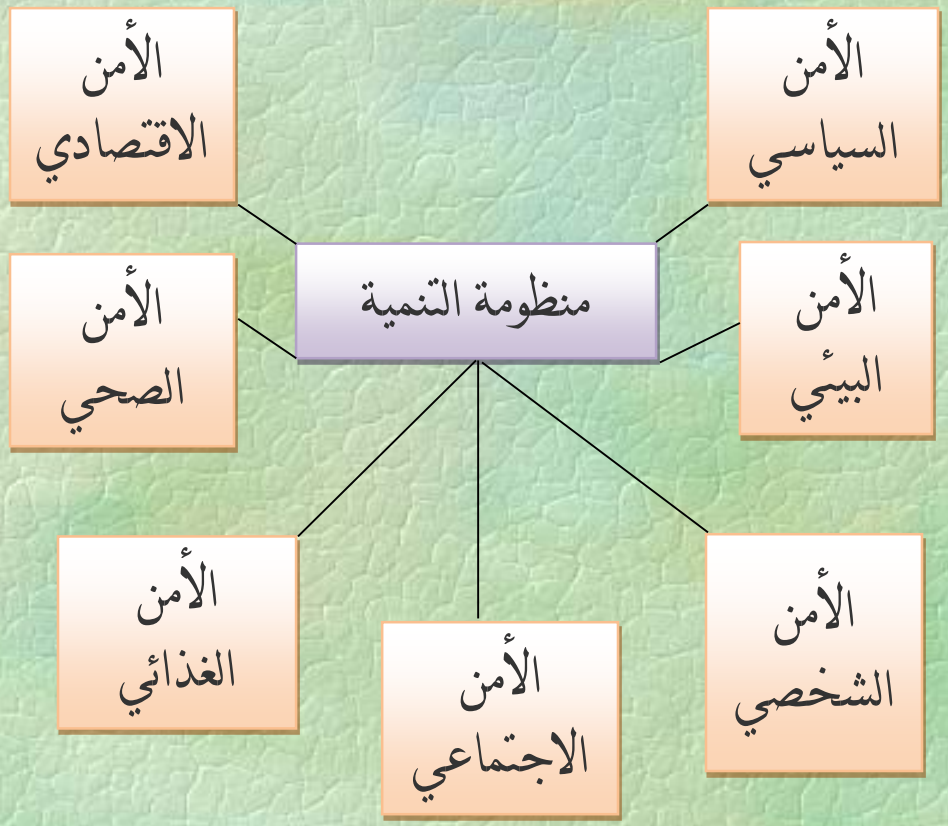

مراحل تطور مفهوم التنمية

- **المرحلة الأولى:** منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف القرن العشرين ⟵ (التنمية تعني النمو الاقتصادي).
- **المرحلة الثانية:** منذ منتصف ستينات حتى النصف الأول من سبعينيات القرن العشرين ⟵ (التنمية تعني النمو الاقتصادي + التوزيع العادل).
- **المرحلة الثالثة:** منذ منتصف سبعينيات حتى منتصف ثمانينيات القرن العشرين ⟵ (التنمية "الشاملة" تعني الاهتمام بكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية).

- **المرحلة الرابعة:** منذ عام 1990 حتى الآن ⟸ (التنمية "البشرية" تعني تحقيق مستوى مرتفع من الحياة الكريمة للإنسان).

- **المرحلة الخامسة:** منذ عام 1992 (قمة الأرض) ⟸ (التنمية المستدامة) تعني النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية).أي أنه تم إدخال البعد البيئي في التنمية.

الأهداف الأساسية للعملية التنموية:

- ✓ تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية وتوسيعها.
- ✓ تحفيز المواطن للمشاركة في عملية التنمية وهذا يكون بتقديم الدعم المادي والمعنوي له، وإشعاره بأنه عنصر مهم وفعال في مجتمعه.
- ✓ القضاء على الفقر والجهل والتخلف من خلال خلق فرص عمل تسهم في تخفيض معدلات البطالة وترفع من القوة الشرائية للمواطنين.
- ✓ رفع المستوى المعيشي للمواطنين.
- ✓ ترسيخ مبدأ التكامل بين المناطق الجغرافية.

- ✓ زيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد في نقلهم من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- ✓ تعزيز القدرات العامة والبنية التحتية للمجتمع كالنقل والمياه والكهرباء وبناء الهياكل القاعدية وشق الطرقات واستصلاح الأراضي وغيرها من المشاريع.
- ✓ رفع المستوى التعليمي للمواطنين.
- ✓ حماية المجتمعات من المخاطر الاجتماعية التي تهدده.

الترتيبات المؤسسية لتحقيق التنمية:

- تشير الترتيبات المؤسسية إلى السياسات والإجراءات والعمليات التي تطبقها البلدان لتشريع وتخطيط وإدارة تنفيذ التنمية وسيادة القانون، ولقياس التغير، وللإشراف على الوظائف الأخرى للدولة.
- وبطبيعتها تطل قضية الترتيبات المؤسسية برأسها في كل جانب من جوانب التنمية وإدارة القطاع العام. إن الترتيبات المؤسسية التي تعمل بفاعلية وكفاءة لا تزال محركاً قويا للقدرات ومن ثم الأداء.

- كما أن عوامل التغيير داخل الترتيبات المؤسسية تقع بطبيعتها في جميع مستويات القدرات الثلاثة لإدارة الموارد البشرية:
  - على مستوى الفرد،
  - وعلى مستوى المنظمة أو القطاع،
  - وعلى مستوى البيئة المواتية.
- وعندما تكون الترتيبات المؤسسية غير كافية، فنلاحظ عدم كفاءة جميع مستويات القدرات الثلاث المشار إليها، في تحقيق التنمية المنشودة.

محاور عملية الترتيبات المؤسسية للتنمية	
وضوح المهام أو الأدوار	✓ توضيح التفويض والأدوار . ✓ تبسيط إدارة الأعمال . ✓ وضع آليات للإنفاذ والامتثال.
إدارة فاعلة للموارد البشرية	✓ إتاحة الوصول إلى المعرفة وتنمية المهارات ✓ تحسين القدرة على التنبؤ وإيجاد أنواع من الحوافز المالية وغير المالية . ✓ تنفيذ تدخلات تتعلق بالأخلاق والقيم وتدخلات لتغيير الاتجاهات.
آليات تنسيق فعالة	✓ إجراء تنسيق أفقي/ تحت إشراف وكالة رائدة . ✓ إجراء تنسيق رأسي بين أجهزة الدولة المحلية والمركزية . ✓ قدرة أجهزة السلطات على إدارة عملية التنسيق.

تابع/ محاور عملية الترتيبات المؤسسية للتنمية	
نظم الرصد والتقييم	✓ إنشاء إطار عمل متكامل للرصد والتقييم. ✓ وضع آليات مراجعة مستقلة. ✓ إقامة حلقات وآليات للتغذية الراجعة.
شراكات من أجل تقديم الخدمات	✓ إقامة شراكات عامة وخاصة لتقديم الخدمات. ✓ دعم قدرات التنفيذ والشراء. ✓ تصميم واجهة عامة لتقديم الخدمات.

مؤشرات التنمية:

ويمكن تقسيم المؤشرات المستخدمة لقياس إنجازات التنمية ... كما يلي:

1. **المؤشرات الاقتصادية:**

وهي إما مؤشرات تساعد على إعطاء دلالات عن الاقتصاد الوطني وقطاعاته المختلفة ونتائج أدائه أو أنها مؤشرات تقيس الحالة التوزيعية للدخول في إطار عمليات التنمية. ومن أبرز هذه المؤشرات:

متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في السنة:

- ويعتبر من أوائل المؤشرات الكمية وأقدمها، وما زال من أكثرها شيوعاً واستخداماً لإجراء التقييم النقدي لأحوال التنمية بصورة عامة أو مبدئية. ويقاس وفقاً للمعادلة التالية:

متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في السنة =
الناتج القومي الإجمالي خلال سنة واحدة / عدد السكان في نفس السنة

ومن أهم ما يتميز به هذا المؤشر الآتي:

- توافر البيانات الخاصة به في الإحصاءات الرسمية الوطنية أو المحلية وكذلك في الإحصاءات الدولية.
- يستخدم معدل النمو السنوي له كأحد الأهداف الرئيسية للنمو الاقتصادي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية.

أما أهم التحفظات التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند استخدام هذا المؤشر فهي:

- ✓ أن المفردات التي يبنى عليها الرقم الإجمالي للناتج القومي عدداً من الأنشطة التي يتجنبها المجتمع ويتم التبادل فيها خلال سنة الحساب منها على سبيل المثال نشاط المرأة في العمل المنزلي، الاستهلاك المنزلي من الإنتاج الزراعي والذي لا يدخل ضمن تعاملات السوق، وهي أنشطة ضمن أنشطة القطاع المرئي غير المنظم.

- ✓ لا تتضمن حساباته أيضاً قيمة الإنتاج الحربي من الأسلحة والذخائر وهو الإنتاج الذي على الرغم من أهميته فإنه لا يعود بصورة مباشرة على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع.
- ✓ إن القيمة النقدية للناتج القومي تساوي بين مختلف مكونات هذا الناتج في إشباع الحاجات الإنسانية وتأثيرها على رفاه الإنسان مما يقلل من دقة دلالته على الإشباع الحقيقي لهذه الحاجات.

- إن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لا تعبر عن العدالة في توزيع هذا الناتج بين مختلف الشرائح الاجتماعية، حيث أن استخدام التكنولوجيا المتقدمة التي تؤدي إلى زيادة كبيرة في إنتاج السلع وبالتالي إلى ارتفاع هذا المتوسط قد يعقبها عادة استغناء عن أعداد كبيرة امن القوة العاملة مما يزيده من معدلات البطالة رغم ما أدت إليه التكنولوجيا من ارتفاع في الناتج القومي.
- لا يعكس هذا المؤشر البعد التوزيعي لمستويات الاستهلاك ونوعية بين مختلف شرائح المجتمع وفئاته ، فبينما تبرز طاهرة الاستهلاك الترفي والمحاكاة الاستهلاكية في بعض فئات المجتمع الغنية ولا يحد استهلاكها بسقف معين، فإن هناك سقفا محددا لاستهلاك الفئات الفقيرة في نفس المجتمع .

- ومن أهم التحفظات التي تؤخذ على هذا المؤشر أن زيادة حجم الاستهلاك القومي وبالتالي زيادة نصيب الفرد منه قد يكون في أحيان كثيرة على حساب استنزاف الثروة وهدر الموارد المتاحة من قبل الأجيال الحاضرة وتدفع ضريبته الأجيال المقبلة .
- من الجدير بالذكر أيضا إن من الحاجات الإنسانية ومتطلبات التنمية البشرية التي لا يعكسها هذا المؤشر حيث أنها تدخل ضمن نطاق الاستهلاك من السلع والخدمات مثل إشباع حاجة الإنسان ليتمتع بحقوقه في مختلف جوانب حياته الاجتماعية ، وتحقيق مشاركته في صنع القرارات المؤثرة على هذه الحياة وغيرها من الحاجات الجوهرية التي يأخذها المؤشر في حسبانه .

2. المؤشرات الاجتماعية ذات الأبعاد الاقتصادية:

- بعد أن تعددت وتنوعت المشاكل الاجتماعية والسياسية التي صاحبت تركيز الاهتمام على التنمية الاقتصادية وحدها بدأ الفكر التنموي منذ أواخر الستينات في توجيه مزيداً من الجهود لفهم البيئة الاجتماعية والتركيز على الجوانب غير الاقتصادية للتنمية باعتبارها أهداف رئيسية في حد ذاتها وليست مجرد وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، ومن هنا بدأت حركة بناء المؤشرات القياسية للتنمية في التوجه إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للبشر وبالتالي ظهرت بعض المؤشرات الاجتماعية التي تهتم بالغايات كاهتمامها بالوسائل، كما أنها مؤشرات تحاول إظهار الجانب التوزيعي للتنمية بالإضافة إلى حسابات المتوسطات .

- وبذلك هدفت المؤشرات الاجتماعية التي ترتبط أيضاً ارتباطاً وثيقاً بجوانب التنمية الاقتصادية إلى معالجة قصور المؤشرات الاقتصادية المتعارف عليها عن التعبير الدقيق والشامل عن تطور المتغيرات المرتبطة بالتنمية الاجتماعية. كما يوضح الجدول التالي أبرز المؤشرات التي تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية.

المؤشرات الاجتماعية ذات الأبعاد الاقتصادية للتنمية	
المؤشرات المرتبطة بالتعليم	✓ معدلات معرفة القراءة والكتابة. ✓ نسب المدرجين في مراحل التعليم بالمقارنة بالفئات العمرية المناظرة. ✓ نسبة المدرجين في التعليم الفني ✓ نسبة المدرجين في التعليم العالي. ✓ الإنفاق على التعليم.
المؤشرات الصحية	✓ الإنفاق على الصحة. ✓ نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية. ✓ عدد الأطباء لكل 100 ألف نسمة. ✓ عدد الممرضات لكل 100 ألف نسمة. ✓ عدد السكان مقابل كل سرير. ✓ معدلات الخصوبة.

تابع/ المؤشرات الاجتماعية ذات الأبعاد الاقتصادية للتنمية

المؤشرات الرئيسية لتحسين أوضاع المرأة بالمجتمع	✓ نسبة الإناث في مراحل التعليم المختلفة ✓ نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة ✓ معدلات البطالة بين الإناث ✓ مشاركة المرأة في القطاعين العام والخاص ✓ متوسط مشاركة المرأة في البرلمانات ومدى حصولها على حقوقها السياسية ✓ مجالات تخصص المرأة في التعليم الجامعي ✓ متوسط مشاركة المرأة في المناصب القيادية ✓ القوانين الخاصة برعاية الأمومة والطفولة ✓ معدلات الخصوبة
مؤشرات البيئة	✓ نسبة المساحات الخضراء والحدائق لإجمالي المساحة. ✓ التصحر والتشجير والتجريف. ✓ تلوث المياه. ✓ تلوث الهواء ومصادره ✓ التلوث الصناعي.

3. مؤشرات الحاجات الأساسية، وهي كالآتي:

- تستخدم هذه المؤشرات كأدلة لقياس الاستهلاك اللازم لتحسين الرفاه المستهدف ولقياس مدى القصور بين المستويات الفعلية، وهي نقاط استرشادية لتخطيط أهداف الإشباع للحاجات الأساسية وأنماطها، ومن ثم قياس الكمية من السلع والخدمات اللازمة لمقابلة الحاجات الأساسية، وحساب النسب المئوية من السكان التي هي أعلى أو أقل من المعايير الدنيا السابق تحديديها، قياس جهود تقديم منظومة الخدمات العامة وكفاءتها وتوزيعها، والمساعدة في صياغة الإستراتيجيات والبرامج والسياسات اللازمة لتحقيق المستويات المستهدفة من الإشباع للحاجات الأساسية، وتقييم أداء السياسات المتبعة وأثرها على مستويات الإشباع مثل سياسة الإصلاح الاقتصادي، وإدخال التعديلات المناسبة عليها عند الضرورة لزيادة فاعليتها، وتحديد المعايير الدولية للرفاه وتقييم البلدان وفقا لهذه المعايير، ثم يمكن تحديد الرفاه إشباع الحاجات الأساسية على المستوى الدولي.

وتنقسم هذه المؤشرات للآتي:

- ✓ مؤشرات قياس الاستهلاك الشخصي، مثل: الغذاء ، الملبس، المسكن.
- ✓ مؤشرات قياس الاستهلاك الجماعي، مثل: الرعاية الصحية، الخدمات التعليمية ، المياه النقية، الصرف الصحي.
- ✓ مؤشرات الحاجات غير المادية، مثل: المشاركة الشعبية، حرية التعبير، الثقافة، مشاركة المرأة.

4. مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة :

<u>وهي تنقسم على النحو التالي:</u>

(أ) مؤشرات الرفاه الفردي:

- أظهرت بحوث ميزانية الأسرة أن نسبة السكان الذين يفوق إنفاق العائلة لديهم عن دخلها تصل إلى 80 – 90% من مجموع السكان، ومن ثم فقد برز مؤشر الدخل مقابل الإنفاق كمعيار للرفاه، وفي عام 1994 بدأ استخدام مؤشرات لقياس الرفاه للأسرة وهي كما يلي:
  - ✓ إنفاق الأسرة الكلي توزيعها حسب فئات الدخل.
  - ✓ إنفاق الأسرة على الغذاء.
  - ✓ نسبة الإنفاق على الغذاء إلى الإنفاق الكلي للأسرة.
  - ✓ عدد السعرات الحرارية لدى الأسرة للفرد.
  - ✓ إنفاق الأسرة على الكساء.
  - ✓ إنفاق الأسرة على التعليم.
  - ✓ إنفاق الأسرة على المواصلات.
  - ✓ إنفاق الأسرة على الإسكان .... وغيرها من بنود الإنفاق.

(ب) مقياس نوعية الحياة:

- إنه من الصعوبة حصول الإنسان على الإشباع الكامل لرغباته أو أن يصل إلى الرضا الكامل عن حياته، ومفهوم نوعية الحياة هو تعبير ذاتي عن رفاه الفرد وشعوره بهذا الرفاه قد يمكن التعبير المجازي عن هذا المفهوم بأنه مجموعة الرغبات التي عندما يحصل عليها الفرد معاً فإنه يشعر بأنه راض عن حياته.وبطبيعة الحال فإن نوعية الحياة لا تتوقف فقط على التقدم الاقتصادي والتقني وقد يستعمل هذا المفهوم بالشكل الذي يتضمن السلام والأمن والرضا الذاتي، ولكنها مفاهيم يصعب قياسها مادياً. وبذلك يتضح أن نوعية الحياة مفهوم من الصعب صياغة تعريف محدد له أو قياسه أو تحليل عناصره. كما أنه مفهوم غير ثابت متغير ليس فقط من شخص لآخر من مكان لآخر ومن زمن لآخر.

5. المؤشرات المركبة:

- لقد سادت قناعة لدى الاقتصاديين بأن التفوق في حجم وهيكل ومعدل النمو الاقتصادي هي أكثر الفروق المكانية والزمنية وضوحاً وقابلية للقياس، وبالتالي أصبحت المؤشرات الاقتصادية هي أكثر أهمية والأعم استخداماً سواء لعقد المقارنات بين الدول المختلفة وترتيبها وفقاً لذلك، أو لقياس التطور الزمني بين مراحل التنمية في البلد الواحد. ولكن بعد التطور الذي شهدته التنمية وانطلاقه من العديد منها بمفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة وإشباع الحاجات الإنسانية المتنوعة.

- فقد بدأ الاهتمام بالإنسان ليس باعتباره أنه أحد العوامل في دالة الإنتاج أو كمستهلك فحسب، بل من منظور احتياجاته المتعددة والمتنوعة ومستوى معيشته ونوعية حياته، وأصبح الاحتياج إلى بناء مؤشرات عديدة يمكن أن تكون مقياس مباشر لتقدير نتائج الجهود الإنمائية التي تتمثل في مدى تحقيقها لإشباع الحاجات المادية والاجتماعية والمعنوية للإنسان بعد أن أوضح التقييم العديد من التحفظات التي تحوط استخدام المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية السابقة ومدى قصور أدائها في القياس المباشر لنوعية حياة السكان ومستوى معيشتهم والعوائد النهائية للتنمية على إشباع حاجتهم الإنسانية الفردية والمجتمعية المتنوعة.

- ومن ثم فقد تركزت معظم الجهود على تجاوز أوجه القصور في تلك المؤشرات، وتعددت محاولات الوصول إلى مقياس موحد سريع التناول وسهل الاستخدام ليكون مؤشراً عاماً للتنمية، وقدمت بعض المؤسسات البحثية الدولية والإقليمية ما يسمى بالأدلة المركبة وهي مجموعة من المؤشرات المستخلصة من مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتعبر بمقياس أفضل من مقياس الإنتاج المادي للسلع والخدمات عن نوعية الحياة أو الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. ومن أهم أمثلتها المقاييس التي يطرحها دليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن ملامح مؤشرات هذا الدليل ما يلي:

- البلدان حسب قيمة مؤشرات دليل التنمية البشرية في أربع مجموعات هي :مجموعة التنمية البشرية المنخفضة حيث تكون قيمة الدليل أقل من 0.550؛ ومجموعة التنمية البشرية المتوسطة حيث تتراوح قيمة الدليل بين 0.550 و 0.699؛ ومجموعة التنمية البشرية المرتفعة، حيث تتراوح قيمة الدليل بين 0.700 و 0.799؛ ومجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدًا حيث تكون قيمة الدليل 0.800 أو أكثر.
- أما بالنسبة للمؤشرات التي يتضمنها دليل التنمية البشرية، فهي: العمر المتوقع عند الولادة، متوسط سنوات الدراسة، العدد المتوقع لسنوات الدراسة، نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

ترتيب الدول العربية وفق دليل التنمية البشرية لعام 2014			
أولاً: دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جداً.			
الترتيب العربي	الترتيب العالمي	الدولة	قيمة المؤشر
1	31	قطر	0.851
2	34	السعودية	0.836
3	40	الإمارات	0.813
4	44	البحرين	0.815
5	46	الكويت	0.814
ثانياً: دول ذات تنمية بشرية مرتفعة.			
6	55	ليبيا.	0.784
7	56	عمان	0.783
8	65	لبنان	0.765
9	77	الأردن	0.747
10	90	تونس	0.721
11	93	الجزائر	0.717

تابع/ ترتيب الدول العربية وفق دليل التنمية البشرية لعام 2014			
ثالثاً: دول ذات تنمية بشرية متوسطة.			
12	107	فلسطين	0.684
13	110	مصر	0.682
14	118	سوريا	0.658
15	120	العراق	0.642
16	129	المغرب	0.617
رابعاً: دول ذات تنمية بشرية منخفضة			
17	154	اليمن	0.500
18	159	جزر القمر	0.488
19	161	موريتانيا	0.487
20	166	السودان	0.473
21	170	جيبوتي	0.467
22	--	الصومال	--

نشاط تدريبي رقم (1)

- ما هي التداعيات والمخاطر المحتملة في حال ضعف العملية التنموية؟
- وهل المؤشرات التي يتضمنها دليل التنمية البشرية كافية لقياس أوضاع التنمية البشرية في أي بلد ما ؟

(مفهوم تمكين المرأة)

مفهوم التمكين

- "التمكين" هو الترجمة العربية الدارجة لمفهوم Empowerment، أحد المفاهيم الشائعة في حقل دراسات المرأة، والذي يشكل أحد أركان منظومة المفاهيم التنموية الجديدة التي تبنتها الأمم المتحدة في الربع الأخير من القرن الماضي ورغم ذيوعة وتبنيه من قبل الحركات النسائية وبعض الجهات الدولية، فإنه يفتقر إلى وجود تعريف واضح محدد حتى في أدبيات الأمم المتحدة ووفقاً لتعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، يعني **التمكين:** العمل الجماعي في الجماعات المقهورة أو المضطهدة لتخطي أو مواجهة أو التغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو تسلبهم حقوقهم.

- يعرف البنك الدولي **التمكين** بأنه توسيع قدرات وإمكانات الأفراد في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع المؤسسات التي تتحكم في حياتهم ، إضافة إلى تملك إمكانية محاسبة هذه المؤسسات.
- هناك من يرى أن **التمكين** كعملية تتضمن توفير الوسائل الثقافية والتعليمية الهادفة حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرارات والتحكم في الموارد التي تحت أيديهم.

- وقد عُنيت الأمم المتحدة بوضع عدد من المؤشرات الكمية والقابلة للقياس لمفهوم **التمكين** حتى يمكن قياس مدى تمكين المرأة في المجتمعات المختلفة، ومن أهم هذه المؤشرات:
  - مشاركة النساء في المواقع القيادية
  - مشاركة النساء في اللجان والمواقع العامة
  - إتاحة فرص التعليم والتدريب غير التقليدية أمام النساء
  - مشاركة النساء في عملية صنع واتخاذ القرارات
  - اكتساب النساء مهارات ومقدرات تنظيمية لإنشاء مجموعات للمطالبة بحقوقهن.

- **التمكين** إذا هو نوع من "الدعم الخارجي" ممثلاً في صورة سياسات عامة وإجراءات تستهدف دعم مشاركة النساء في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تجاوز وضعية الاستضعاف والتهميش الذي توارثناه منذ قرون.

ويتجلى **التمكين** في عاملين:

- ✓ الأول العمل على إزالة المعوقات على اختلافها (تشريعية، وإدارية، واجتماعية. إلخ) التي تعرقل مشاركة النساء.
- ✓ والثاني يتمثل في تقديم التسهيلات واتخاذ الإجراءات السياسية والبرامج التي تدعم مشاركة المرأة وفرصها سواء على صعيد تشكيل القدرات أو استخدام وتوظيف تلك القدرات.

أشكال التمكين

التمكين السياسي:

يقاس التمكين السياسي بحسب رأي الداعين إليه، بعدد المقاعد البرلمانية المتاحة للرجال مقارنة بالنساء، وأيضًا مشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني؛ كالأحزاب، والنقابات، والمنظمات الأهلية، وتقلد المناصب العليا في الجهاز الإداري للدولة وغيرها.

التمكين الاقتصادي:

يعني التمكين الاقتصادي للمرأة التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية، والتوزيع النسبي للدخل المكتسب بواسطة السكان النشطين اقتصاديًّا من الجنسيين، والأجور النسبية للإناث مقارنة بالذكور.

التمكين الاجتماعي:

يعني التمكين الاجتماعي أن تمارس المرأة كل صلاحياتها وقدراتها في سبيل بناء ثقافة اجتماعية تحد من تهميش والاقصاء الذي تعاني منه.

بعض مؤشرات التمكين

مؤشرات التمكين السياسي

- ✓ نسبة النساء في المجالس المحلية ومراكز اتخاذ القرار.
- ✓ نسبة النساء في الخدمة المدنية.
- ✓ نسبة النساء اللواتي سجلن للتصويت والانتخاب.
- ✓ نسبة النساء اللواتي يحق لهن التصويت من الجنسين.
- ✓ نسبة النساء في مجالس النواب والأعيان.

مؤشرات التمكين الاقتصادي

- ✓ التغير في نسبة معدلات التوظيف.
- ✓ الفرق في المرتبات والأجور بين النساء والرجال.
- ✓ النسبة المئوية للملكية.
- ✓ النسبة المئوية للمصروفات على الصحة والتعليم.
- ✓ النسبة المئوية للفرص المتوفرة للمرأة لتطوير قدراتها التقنية كالخدمات الفنية المقدمة من قبل الحكومة أو المصادر غير الحكومية.

مؤشرات التمكين الاجتماعي

- ✓ عدد النساء في منظمات المجتمع المدني.
- ✓ مقارنة النساء اللواتي في مواقع اتخاذ القرار بالعدد الكلي للأفراد.
- ✓ المشاريع والدوائر الرسمية وغير الرسمية.
- ✓ حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالإنجاب.
- ✓ حرية الحركة داخليًا وخارجيًا بالمقارنة مع الرجال.

أهداف التمكين المرأة

(أ) أهداف التمكين الاجتماعي للمرأة

أولاً/ في مجال التعليم:

- **الهدف العام**: إمرأة متعلمة ذات كفاءة ومهارات تخصصية وقادرة على مواصلة التعلم المستمر إلى أقصى حد تسمح به ميولها وقدراتها ورغباتها في جميع مراحلها العمرية، لتحقيق النمو المهني المستدام للمشاركة الفعالة في بناء المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.
- **الأهداف الفرعية**:

✓ نظام تربوي متطور بالنسبة لجميع مراحل التعليم لما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي وبنوعية عالية محفزة وجاذبة للتعلم للمرأة في جميع مراحلها العمرية.

✓ الإناث ملتحقات ببرامج التعليم العالي بكافة تخصصاته خاصة التي تتضح فيها فجوة النوع الاجتماعي بنسب متزايدة.

✓ التعليم والتدريب المهني متنوع ومتوفر بفرص متكافئة بين الجنسين وفقا لمتطلبات سوق العمل.

ثانياً/ في مجال الصحة:

- **الهدف العام**: أن تتمتع المرأة بالرعاية الصحية في جميع مراحلها العمرية، بكفاءة وجودة عالية؛ وفق المعايير العالمية؛ وبمختلف أشكالها الوقائية والعلاجية والتأهيلية، والارتقاء بالبرامج والخدمات الصحية المقدمة؛ وضمان سهولة الوصول إليها وتجويد نوعيته.

- **الأهداف الفرعية**:

✓خدمات الرعاية الصحية الأولية للمرأة في جميع مراحلها العمرية متوفرة.

✓برامج الصحة الإنجابية فعالة ومستمرة كما ونوعا بما ينعكس في خفض معدل الخصوبة/ الإنجاب الكلي.

✓السياسات الوطنية مطورة لاستثمار الفرصة السكانية وترجمتها إلى خطط وبرامج عمل واضحة.

ثالثاً/ في مجال العنف ضد المرأة:

- **الهدف العام**: إمرأة متمتعة بالحماية من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، آمنة ومستقرة في الأسرة والعمل والمجتمع، بمساهمة فاعلة من القطاعات المعنية كافة، باعتبار مناهضة العنف ضد المرأة مسؤولية وطنية تشاركية.

- **الأهداف الفرعية**:

✓ طفل أو طفلة، متمتع أو متمتعة؛ بالحماية النفسية والاجتماعية والتشريعية من الإساءة في الأسرة والمدرسة والمجتمع.

✓ إمرأة متمتعة بالحماية النفسية والاجتماعية والتشريعية من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في الأسرة والعمل والمجتمع؛ في جميع مراحلها العمرية.

✓ نهج الإدارات والمنظمات والشبكات المعنية بمناهضة العنف ضد المرأة؛ قائم على حقوق الإنسان وفق المنحى التشاركي باعتبار ذلك (مسؤولية وطنية تشاركية).

رابعاً/ في مجال البيئة والتغير المناخي:

- **الهدف العام**: إمرأة فاعلة ومتمكنة من المحافظة على البيئة وتنمية ومواردها.

- **الأهداف الفرعية**:

✓ معارف ومهارات المرأة الشابة في المدرسة والجامعة متنامية للحفاظ على سلامة البيئة.

✓ إمرأة مشاركة بشكل فاعل ومتنامي في مختلف حقول إدارة وحماية قطاع البيئة.

✓ السياسات والاستراتيجيات والقرارات الوطنية المتصلة بالتغير المناخي تراعي احتياجات المرأة .